

غاية المرام في علم الكلام

بالنسبة إلى الإنسان والفرس فعلى هذا إنما لم يكن ما وقع به الاشتراك بين الجوهر والعرض من الوجود وغيره جنسا لهما من حيث إنه لم يكن مقولا عليهما على النحو الذي ذكرناه ولهذا يفهم كل منهما دونه ولو كان الجنس هو ما تتماثل به الحقائق المختلفة في الجملة لقد قلنا إن ما اشترك فيه الجوهر والعرض جنس لهما لكن لم يكن الأمر هكذا وهذا بخلاف الأحوال فإنها إنما كانت أحوالا من حيث إنه وقع بها الاتفاق والافتراق وذلك بعينه متحقق في الأحوال وإن كان اسم الحال لا يطلق إلا على ما به الاتفاق والافتراق بين الذات فهو نزاع في التسمية لا في المعنى .

وأما القول بأن الأنواع تتميز بالفصول وتميز الفصول لا يكون بالفصول فنقول إذا وقع الافتراق بالفصول فإما أن يقال هي نفس الأحوال أو الأحوال زائدة عليها فإن قيل إنها نفس الأحوال التي بها يكون تميز الأشياء بعضها عن بعض فهو محال إذ الفصول داخلة في الحقائق أي لا تعقل حقائق الأنواع إلا بتعقلها أولا وما لا يعقل الشئ إلا بتعقله أولا فلا يكون صفة زائدة على الحقيقة على ما قررناه ومع كونه محالا فلم يتوصلوا إلى المطلوب إلا بتعيينه وهو ممتنع وإن قيل إن الأحوال غير الفصول وإنها زائدة عليها فلا محالة أنه قد حصل التمييز بين الأشياء بالفصول لا بالأحوال .

وأما ما ذكرناه في معرض الإلزام آخرا فإنما يلزم القائل من نفاة الأحوال إن التماثل بين الذات ليس إلا في مجرد الأسماء فقط أما على رأينا فلا وبهذا يندفع قولهم إن إنكار الأحوال يفضى إلى حسم باب القول بالحد والبرهان .

وأما ما ذكرناه من شبهة المتحرك والحركة وقولهم إنما نعلم وجود الذات ثم نعلم كونها متحركة أو عالمة أو قادرة إلى غير ذلك فهو وإن كان صحيحا فالقول بأن علمنا يكون